

التنمية السياحية في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني

أ. يونس لغواطي

جامعة الجزائر 3

د. عبد المالك مهلل

جامعة الجزائر 3

الملخص

من بين الاهتمامات المشهودة على الصعيد الدولي، هذا التوسع في الترويج و التسويق للسياحة، خصوصا و أن تقديرات المنظمة العالمية للسياحة تشير إلى تدفق أكثر من مليار سائح في مختلف دول العالم . وبالرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن الواقع يؤكد ضعف مشاركة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

Résumé

Parmi les principales préoccupations observées à l'échelle internationale, nous notons la propagation et la commercialisation du tourisme. L'O.M.T, estime un flux de plus d'un milliard de touristes dans les différents pays du monde.

Bien que L'Algérie possède plus que d'autres pays, au moins dans sa région, des potentialités touristiques importantes, la réalité reflète la faible participation de ce secteur dans le développement économique et social.

السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول و التي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها ، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع ومتشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ثقافية.

فهي بذلك واحدة من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني لعديد من الدول حيث تمثل احد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و زيادة إيرادات النقد الأجنبي فقد انتقلت الإيرادات السياحية الدولية من 264.1 مليار دولار عام 1990 الى 852 مليار دولار عام 2009. فأهمية السياحة كصناعة متخصصة تبرز من إمكانية تشكيلها محور الأساس في صناعة الخدمات بحيث يؤثر رواج السياحة بشكل مباشر على اقتصاد و رواج الصناعات و الأنشطة المرتبطة بها، كما أنها تعتبر عنصرا مهما في استقطاب الاستثمار الخارجي و تخلق فرصا جديدة للعمل، وهي ذات بعد اجتماعي من حيث أنها نتاج لحال المجتمعات بكل ظروفها و قيمها و سلوكياتها، و لها أيضا صفاتها المميزة فيما يتعلق بتعزيز تبادل الثقافات و الحضارات و التقارب و الاتصال بين الشعوب.

على الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل له الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، حيث بقيت إنجازاته جدّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة وعليه سنناقش من خلال هذا العمل الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنمية السياحية في الجزائر و ما هو أثر ذلك على الاقتصاد الوطني ؟

1 - السياحة الدولية و التنمية المستدامة:

السياحة في اللغة هي السفر أو الانتقال من مكان إلى آخر، فإذا تم ذلك داخل نفس البلد مثل سياحة داخلية، أما إذا كان ذلك من دولة إلى أخرى اعتبر سياحة دولية، و لقد عرفها مؤتمر " أوتاوا " في جوان 1991 على أنها " الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة اقل فترة معينة من الزمن، و أن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه "(1).

1.1 السياحة الدولية و اتجاهاتها:

لقد تسارع تطور القطاع السياحي على الصعيد الدولي منذ السبعينات فسنويا يطوف أرجاء المعمورة أكثر من 800 مليون سائح ينفقون ما يقارب 900 مليار دولار سنويا على أماكن سكنهم و مأكلاتهم و تسوقهم و أماكن تسليتهم. و تبلغ مساهمة السياحة نحو 15% من الدخل القومي العالمي و 9 في المائة من إجمالي الطلب على السلع و الخدمات و 19 في المائة من مبيعات قطاع الخدمات في العالم⁽²⁾، و لقد استطاعت بعض الدول أن تطور و تحسن من مستويات و نوعية الخدمات التي تتكامل مع السياحة مثل التوسع في تسويقها و ترويجها و في النقل و الخدمات الصحية. بحيث سجلت السياحة الدولية نتائج معتبرة بالرغم من التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي على امتداد عقدين من الزمن، فمن حيث الوجهات السياحية العالمية المفضلة تأتي أوروبا في المرتبة الأولى، فالأوروبيون يمتصون أكثر من 60% من السياح القادمين و بالخصوص الدول الأوروبية التي تقع على ضفاف البحر الأبيض المتوسط. و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم(1)

الجدول رقم(1): الوجهات السياحية العالمية العشر الأولى لسنة 2010

الوحدة: مليون سائح

الرتبة	البلد	عدد السياح
1	فرنسا	76.80
2	و.م. الأمريكية	59.75
3	الصين	55.67
4	اسبانيا	52.68
5	ايطاليا	43.63
6	بريطانيا	28.13
7	تركيا	27.00
8	ألمانيا	26.88
9	ماليزيا	24.58
10	المكسيك	22.40
	المجموع	940

المصدر: موقع إحصائيات السياحة العالمي 2011: www.ar.wikipedia.org

سجلت الإيرادات السياحية الدولية تدفقات مالية معتبرة، فبعدما قدرت بما يقارب 265 مليار دولار بداية التسعينات بلغت 940 مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة ارتفاع فاقت 350% . كما يوضحه الجدول رقم(2).

الجدول رقم(2): تطور إيرادات السياحة الدولية خلال الفترة (1990-2009)

السنة	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	264.1	474.3	462.5	484.4	527.5	629.4	676.1	741.2	858	942	852

Source : Centre de Recherches Statistiques, Economiques et sociales et de Formation pour les pays Islamique(SESRI) Tourisme international dans les Pays de l'OCDE perspectives et défis, 2010, p4.

من الجدول رقم (2) يتضح أن إيرادات السياحة الدولية عرفت ارتفاعا مستمرا باستثناء سنة 2001 والسبب يعود إلى الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية (أحداث 11 سبتمبر) و التي كان لا التأثير السلبي على تدفق السياح سواء من أو إلى هذا البلد في الأشهر الأربعة الأخيرة لنهاية سنة 2001، و الانخفاض الثاني حدث سنة 2009 حيث انخفضت إيرادات السياحة الدولية خلال هذه السنة عن السنة التي سبقتها بقيمة 90 مليار دولار بسبب انخفاض عدد السياح دوليا نتيجة لزيادة مخاوف الأمراض و للأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة.

1 2 - التنمية السياحية و السياحة المستدامة:

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل مؤشرا بالنسبة للتنمية السياحية فان التنمية لا تقتصر على البعد الكمي، و بخصوص السياحة يؤكد الخبراء على أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستدامة و بعبارة أخرى تقيم التراث بمختلف أشكاله⁽³⁾. و قد جاء في بيان مانبلا سنة 1980 الصادر حول السياحة العالمية ما يلي:

" تتكون الموارد السياحية التي تزخر بها الدول من المساحات و المنتجات و القيم، و هي موارد يجب مراقبة استعمالها تفاديا لتدهورها و إتلافها. إن تلبية حاجات السياحة لا يجب أن تمس بالمصالح

الاجتماعية و الاقتصادية لسكان المناطق السياحية و البيئة و خاصة الموارد الطبيعية التي تشكل أساس السياحة و كذا المناطق التاريخية الثقافية. فكل هذه الموارد السياحية ملك للبشرية⁽⁴⁾. و مما لاشك فيه أن أي تنمية سياحية لها تأثيراتها على البيئة مثل أثارها على التربة و الماء أو على التراث الطبيعي أو الحضاري للأمة، ومن هنا و جب الاهتمام بمجمل هذه العناصر المكونة للبيئة السياحية و حمايتها من كل التأثيرات التي قد تفقدها مميزاتا سواء كانت ميزات طبيعية أو تاريخية أو دينية ، عند ذلك ستتحقق التنمية السياحية المستدامة. و عليه فالسياحة المستدامة تقوم على مجموعة من المبادئ نلخصها في النقاط التالية⁽⁵⁾:

- أن تكون كل العمليات المتعلقة بالسياحة جزء من إستراتيجية الحفاظ على البيئة.
 - ترقية السياحة بما يحفظ الهوية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع.
 - تشجيع السكان المحليين على لعب دور القيادة في التخطيط و التنمية بمساعدة المصالح الحكومية المختصة.
 - يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة و أفراد المجتمع المضيف.
- إن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، فالتنمية السياحية المتوازنة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه الاستثمارات و وجهة التطور التكنولوجي و التغيير المؤسساتي في حالة انسجام، و تعمل على تعزيز إمكانية ربط الماضي و الحاضر و حتى المستقبل لتلبية حاجة البشرية في اكتشاف عالمهم.

2- واقع السياحة في الجزائر:

إذا كانت مصر تملك ثلثي أثار العالم، فإن التنوع و الجمال سمة من السمات البارزة في الطبيعة بالجزائر، حيث الضفاف الدافئة على البحر الأبيض المتوسط، و الرؤية الساحرة للمناظر القمرية في تلمسان، كما أن الحجارة بالطاسيلي و الهقار تحمل في آثارها عمق تاريخ البشرية من رسوم جدارية ونحوت صخرية، أما المعالم الأثرية بالمدن القديمة، فهي تفوح بعبق التاريخ: من أطلال " تيفست " بتبسة شرقا، مرورا بالقبر الملكي الموريطاني و مسرح " ليسيزاري " بشرشال، حتى كنيسة " سانتاكروز " بوهران غربا و " الطاسيلي ناجر " بايليزي جنوبا.

لكن رغم تمتع الجزائر بالعديد من الخصائص النسبية من موقع و تنوع ثقافي إلا أن مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من المميزات التي تتمتع بها، بحيث لم ترتق إلى مستوى كل من تونس والمغرب في استقطاب السياح، اللتان ساهمتا بمفردهما في رفع نسبة السفر إلى القارة السمراء إلى تسعة في المائة⁽⁶⁾ عام 2004، أما الجزائر و بسبب سوء تسيير للمواقع السياحية و قلة الترويج من طرف السلطات و غياب الثقافة السياحية في المجتمع، و بالرغم من إصدار العديد من النصوص التشريعية و التنظيمية، أهمها قوانين الاستثمار المتعاقبة، فإن المعطيات تؤكد بقاء قطاع السياحة على هامش النشاطات، بحيث لم يساهم في التنمية الاقتصادية سوى بأقل من 1% في الناتج الوطني الإجمالي.

2-1: المؤشرات السياحية للجزائر:

بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من تراث غني و تنوع سواء طبيعيا أو تاريخيا أو ثقافيا ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية بامتياز، فإن لديها كذلك إمكانيات مادية معتبرة تستطيع استغلالها في دعم طاقتها الفندقية و عدد الأسرة باختلاف تصنيفاتها.

2-1-1: الطاقة الفندقية:

تمثل الطاقة الفندقية إمكانية البلد و قدرته على استيعاب السياح، فهي تعكس مدى اهتمام و تقدم البلد في مجال التنمية السياحية، فقد عرفت الجزائر تطورا في مجال الفنادق يوضحه الجدول رقم (3).

**الجدول رقم (3): التطور التأشيري لعدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات
خلال الفترة (1990-2008)**

التصنيف	2008	2007	2005	2004	2000	1999	1995	1990
4 نجوم	311.76	317.65	135.29	129.41	200	200	182.35	100
3 نجوم	163.22	166.67	87.36	77.01	126.44	122.99	104.60	100
5 نجوم	260	260	260	260	220	220	160	100
نجمتين	253.96	249.2	109.52	98.41	147.62	142.86	131.75	100
نجمة	179.99	176.35	103.63	76.36	130.91	130.91	127.27	100
غير مصنفة	444.45	440.53	566.68	556.22	331.38	317.65	241.83	100
المجموع	301.84	300	290.79	278.16	217.63	210.52	171.84	100

Source : Office National des Statistiques (Algérie) et Ministère du Tourisme et de l'Artisanat (1985-2008), Répartition des hôtels et des établissements assimilés par catégorie d'établissement.

عرف عدد الفنادق في الجزائر تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 100 نقطة تأشيرية عام 1990 إلى 301.8 نقطة تأشيرية عام 2008 مسجلا ارتفاعا بـ 201.8 نقطة تأشيرية، بالرغم من أن هناك تطور في المجموع الكلي للفنادق إلا أنه بقي ثابتا خلال أربع سنوات الأخيرة، كما أن فنادق الخمس نجوم تتطور بنفس وتيرة المجموع الكلي للفنادق، حيث بلغت 260 نقطة تأشيرية سنة 2008 بعدما كانت 100 نقطة تأشيرية سنة 1990، لكن بالنظر إلى الجدول رقم (3) نجد أن الفنادق الغير مصنفة تطورت بشكل أعلى و متسارع من سنة إلى أخرى فقد قدرت الزيادة بـ 344 نقطة تأشيرية، أما بالنسبة لباقي الأصناف فقد تطورت و لكن بوتيرة أقل مع وجود بعض التذبذبات، وعليه يمكن القول أن الفنادق الأقل درجة و الغير مصنفة هي التي تحتل النسبة الأكبر، و المعروف عن هذا النوع أنه عادة يكون غير تنافسي و غير مقبول إذا ما أرادت الدولة إيجاد موقع لها في سوق السياحة العالمية.

2-1-2: الوافدين إلى الجزائر:

كشف وزير السياحة و الصناعات التقليدية و لأول مرة عن العدد الحقيقي للسياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر و المقدّر بـ 250 ألف سائح أوروبي دخلوا الوطن السنة الماضية (سنة 2013) تم إحصاؤهم

من طرف مصالح الأمن من إجمالي 2 مليون و 370 ألف سائح من بينهم مليون و 600 ألف مغترب جزائري، ما يمثل 61 % من العدد الإجمالي⁽⁷⁾.

وقال الوزير أيضا انه تم إحصاء عدد السياح الأوروبيين، بعد استثناء الأجانب الذين دخلوا الجزائر من اجل الأعمال مثل الأتراك و الصينيين أو علاقات القرابة مثل التونسيين المتواجدين على الحدود، مشيرا إلى أن عدد الأجانب الذين دخلوا الجزائر 2 مليون و 250 ألف سائح أوروبي⁽⁸⁾ توجهوا للسياحة خاصة في المناطق الجنوبية.

الجدول رقم(4): التطور التأشيري للوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2008)

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995	1990
الجزائريون بالخارج		269.38	273.11	257.00	222.12	191.81	190.97	153.08	21.65	100
الأجانب		81.19	74.55	69.76	64.34	53.75	44.47	25.60	61.53	100
المجموع	168.19	155.85	153.33	144.07	126.94	108.52	102.59	76.17	45.70	100

Source : Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme.
-UNTWO, Tourism market trends « International tourist arrivals by country of Destination, 2010.

من الجدول رقم(4) يتضح أن عدد الوافدين إلى الجزائر شهدا تطورا قدر بـ 68.19 نقطة تأشيرية فبعدها كانت 100 نقطة في سنة الأساس فاق 168 نقطة تأشيرية عام 2009 بالرغم من الانخفاض الحاد الذي سجل سنة 1995، كما شهد عدد الوافدين الجزائريين المقيمين في الخارج تطورا أعلى من وتيرة المجموع الإجمالي بينما كان تطور الوافدين الأجانب أقل من وتيرة المجموع العام.

وقد احتل عدد الجزائريين المقيمين بالجزائر أعلى نسبة ما قيمته 66.73% من مجموع الوافدين، بينما بلغ عدد الأجانب 33.27% مع وجود انخفاض سنة 1995 و السبب يعود إلى الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها البلاد، وهو الأمر الذي يعني أن توفر الأمن و الاستقرار من الشروط الأساسية لجلب السياح. بعد سنة 2000 انتعشت السياحة في الجزائر مجددا إلا أن عدد السياح الأجانب ضل ضعيفا بسبب ضعف الخدمات المقدمة و عدم تنوع المنتج السياحي و غياب الترويج الفعال⁽⁹⁾.

إن الجزائر و رغم تطور عدد السياح بها من سنة إلى أخرى تبقى في مرتبة متأخرة إذا ما قورنت مع جيرانها (تونس و المغرب) فمثلا بلغ عدد السياح بالمغرب سنة 2010 مل يقارب 9.2 ملون سائح⁽¹⁰⁾، أما تونس ففي نفس السنة سجلت 6.9 مليون سائح في حين أن الجزائر لم يتجاوز عدد السياح الوافدين إليها 2 مليون سائح⁽¹¹⁾، وهو ما يعكس واقع قطاع السياحة في الجزائر وعدم قدرة المنتج السياحي الجزائري على المنافسة، لذلك وجب إعادة النظر في الخدمات المتوفرة و الأسعار و الإستراتيجية السياحية بصفة عامة.

أما عن عدد الجزائريين المتوجهين للسياحة في الخارج اي السياحة العكسية فيمكن ابراز قيمها في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): عدد الخارجين من الجزائر في الفترة (1999-2009)

الفترة	1999	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الخارجين	903286	125615	1256901	1513491	1349113	150000	1539000	1677000

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة.

من خلال الجدول رقم(5) يتضح أن عدد الخارجين من الجزائر قد ارتفع بنسبة فاقت 85 % خلال عشر سنوات، و أغلب هؤلاء السياح كانت وجهتهم تونس ، فحسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الجزائريين الوافدين إلى تونس ما نسبته المتوسطة 13.7 % من إجمالي السياح الوافدين الى هذا البلد⁽¹²⁾، و يعود سبب ذلك الى القرب الجغرافي و غياب التأشيرة و جودة المنتج السياحي المقدم من خدمات فندقية و نقل و غيرها.

3 آثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري:

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي، و الذي بات يشكل مصدرا من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية، كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية و منه قدرة البلد على تسديد التزاماتها الخارجية و تغطية العجز في ميزان المدفوعات للدولة، باعتبار النشاط السياحي جزء من

قطاع الخدمات كالنقل و الملاحة و الخدمات المالية و غيرها، كما أن للسياحة دور هاماً في خلق فرص العمل للعديد من القطاعات المرتبطة به.

3-1: الإيرادات السياحية:

تعتبر الإيرادات السياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية احتياجات السائح و مقابل ذلك يقوم بالإففاق على مختلف السلع و الخدمات فهي ترتبط بشكل كبير بحجم الوافدين، و الجدول رقم (6) يوضح لنا التطور التأشيري للإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة ببعض البلدان المجاورة خلال الفترة (1995-2009)

الجدول رقم (6): التطور التأشيري للإيرادات السياحية الجزائرية و التونسية و المغربية خلال الفترة (1995-2009)

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995
الجزائر	377.8	1111	811.1	796.3	681.5	659.3	414.8	370.4	100
تونس	181.2	193	168.3	145.6	140.1	128.8	103.4	110	100
المغرب	502.8	553.8	550.7	458.9	353.5	300.8	247	156.4	100

Source : Tourisme international dans les pays de L'OCI perspectives et défis, Op-cit, p32.

عرفت الإيرادات السياحية في الجزائر تطورا ملحوظا بزيادة قدرت بـ 277.7 نقطة تأشيرية حيث انتقلت من 100 نقطة تأشيرية سنة 1995 إلى 377 نقطة سنة 2009، ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نستنتج أن وتيرة التطور بالجزائر تفوق كل من تونس و المغرب، فقد سجلت تونس ارتفاع قدر بـ 81 نقطة تأشيرية بينما سجل المغرب 402.7 نقطة تأشيرية، لكن بالرغم من أن التطور التأشيري للإيرادات كان بوتيرة مرتفعة إلا أننا إذا أخذنا بالقيمة الحقيقية نجد أن متوسط الإيرادات بالجزائر بلغ 159.66 مليون دولار. مع بداية الألفية الثالثة شهدت الإيرادات السياحية الجزائرية ارتفاعا نتيجة

تحسن الظروف الأمنية و عودة الاستقرار و بالتالي زيادة عدد الوافدين ولو نسبيا، وبذلك زيادة الإنفاق و بداية الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومة، و إذا قمنا بالمقارنة مع البلدان المجاورة كتونس مثلا نجد أنه وخلال هذه الفترة بلغ متوسط إيراداتها السياحية 2157 مليون دولار.

وقد شهدت تونس انخفاض في إيرادات السياحة سببه أحداث 11 سبتمبر و التفجير الذي وقع في جربة سنة 2002 و الذي أودى بحياة عدد من السياح، هذا الأمر جعل المخاوف تزداد من السفر إلى تونس، و بالرغم من كون الزيادة من سنة إلى أخرى ضعيفة نسبيا لكن قيمة الإيرادات تفوق نظيرتها في الجزائر و السبب هو إعطاء تونس أهمية للسياحة من خلال تنمية قطاع الصناعات التقليدية و القطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة، و هو ما أثرى المنتج السياحي التونسي و جعله يتماشى مع الطلب السياحي الدولي.

3-2: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

أن الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة و السفر يقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعاً و خدمات موجهة للسياح كالفنادق و مؤسسات النقل⁽¹³⁾، بينما يمثل الناتج المحلي لاقتصاد السياحة و السفر الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة ارتباطاً قوياً بإنفاق السياح، هذا الناتج يمثل في الواقع التأثير الأوسع نطاقاً للطلب من السفر و السياحة مع الأخذ بعين الاعتبار التداخل بين القطاعات السياحية و غيرها من الأنشطة المساندة لها⁽¹⁴⁾.

إن الإنفاق السياحي يمثل دخلاً مباشراً للعاملين في قطاع السياحة و الذين يقوموا بدورهم بإنفاق جزء منه لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من سلع و خدمات، و من ثم دخول أخرى جديدة لأصحاب عناصر الإنتاج و التي ستقوم بدورها بإنفاق جزء منها على احتياجاتهم الاستهلاكية و هذا ما يسمى بالمضاعف السياحي⁽¹⁵⁾، و يتراوح هذا الأخير في الدول النامية بين 1.5 و 2.6، وفق هذه الأرقام يمكننا تقدير أثر الإيرادات السياحية و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل 10% على المستوى العالمي⁽¹⁶⁾ حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي

في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى من أجل التخلص من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات. لمعرفة قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري نورد الجدول الموالي الذي يقدم لنا مقارنة لتلك المساهمة مع نظيرتها في كل من تونس و المغرب.

الجدول رقم (7): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، التونسي و المغربي خلال الفترة (1995-2009) الوحدة: نسبة مئوية

الفترة	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الجزائر	0.06	0.18	1.65	0.21	0.18	0.18	0.16	0.17	0.07	0.32
تونس	8.48	7.84	6.33	6.18	6.58	6.47	6.61	6.57	6.37	6.83
المغرب	3.93	5.52	6.47	6.87	7.76	9.12	9.56	8.11	7.24	7.18

Source: UNWTO, International tourism receipts by country by destination, Tourism market trends, 2010.

شهدت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطورا غير أنه لم يرقى إلى مستوى التطلعات أو إلى مستوى المقومات السياحية التي تملكها الجزائر، فباستثناء سنة 2003 ظلت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي دون 1% ، و هو رقم ضعيف إذا ما قورن بأرقام جيراننا، فقد بلغ متوسط مساهمة السياحة خلال هذه الفترة 0.32% بينما كانت حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي التونسي مرتفعة، و كذلك الحال بالنسبة للمغرب حيث أن أرقامهما تقترب كثيرا من المتوسط العالمي و الذي يبلغ 10 % ، و هو ما يعكس بوضوح واقع السياحة في الجزائر مقارنة مع البلدان المجاورة.

3-3: الميزان السياحي ومساهمته في الميزان التجاري:

إن ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما، مع مثيلتها لبلد اجنبي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج له جانب دائن تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، و جانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

أما عن ميزان السياحة و السفر فيقصد به الفرق بين مصاريف السياح الأجانب في الدولة (الإنفاق السياحي للأجانب في البلد) و مصاريف السياح المقيمين في الخارج ⁽¹⁷⁾ (الإنفاق السياحي خارج البلاد).

تعتبر السياحة عاملا مهما في تمويل ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققه من عوائد، وتشير الإحصائيات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة على المستوى العالمي بلغت 476 بليون دولار عام 2000⁽¹⁸⁾ . أما عن الميزان السياحي الجزائري فنوضحه في الجدول رقم (8).

الجدول رقم(8): تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة

(2009 – 2000)

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الإيرادات	102	300	219	215	184	178	112	111	100	100
النفقات	470	400	400	381	370	341	255	248	194	193
الرصيد	-368	-100	-181	-166	-186	-163	-143	-137	-94	-93

Source: UNWTO, tourism highlights, 2010 Edition, p 10.

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2000-2009) كان سلبيا على الدوام و ذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات السياحية أي مقدار ما ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر و ذلك بسبب تفضيل الخروج من الجزائر بدل السياحة الداخلية، بالإضافة إلى عدم قدرة المنتج الجزائري على المنافسة مما اثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري، و قد بلغ أكبر عجز سنة 2009 حيث بلغ 368 مليون دولار.

إذا ما قارنا القيم الموضحة في الجدول رقم(8) مع نظيرتها المحققة في أحد البلدان المجاورة سنفهم أن السياحة في الجزائر متأخرة بأشواط كبيرة، فتونس مثلا حقق ميزانها السياحي نسب إيجابية ما يعني أن الإيرادات فاقت النفقات، فقد بلغ أعلى رصيد سنة 2008 بـ 2690 مليون دولار⁽¹⁹⁾ وهذا راجع إلى تشجيع القطاع السياحي و اعتباره من القطاعات الهامة و مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد بالنقد الأجنبي، كما أنها استطاعت الحفاظ على التراث و الإرث الثقافي و الصناعات التقليدية و تشجيع السياحة الداخلية، فمعظم التونسيين يفضلون البقاء في بلدهم بدل التوجه إلى الخارج نظرا لما تقدمه من خدمات عالية الجودة تلي احتياجات السائح، و قدرة منتجاتها على المنافسة الدولية بالإضافة إلى فعالية سياستها الترويجية لمنتجاتها السياحية بهدف بقاء حصتها من الطلب السياحي العالمي و بذلك تخفيض النفقات الناتجة عن السياحة العكسية، كما أن مساهمة هذه الإيرادات في ميزان الخدمات و صلت سنة 2010 إلى 63.6% و بلغت معدل 92.68% خلال الفترة (1990-2010)⁽²⁰⁾.

أما عن مساهمة الميزان السياحي في الميزان التجاري الجزائري فقد بلغت معدل 0.99% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2007 و قد قدرت أعلى نسبة مساهمة سنة 2002 حيث بلغت 2.04%، في حين أن تونس مساهمة ميزانها السياحي في الميزان التجاري بلغ معدل 68.61% خلال نفس الفترة، حيث تجاوزت هذه المساهمة في بعض السنوات نسبة 90 % وهو رقم معتبر و بعيد جدا عن كل الأرقام التي حققتها الجزائر، و هو ما يعني أن التجربة السياحية التونسية رائدة و بإمكان الجزائر الاستفادة منها إذا ما توفرت الرغبة لدى المسؤولين في تغيير واقع قطاع السياحة في الجزائر نحو الأفضل.

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعمالات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيدي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرًا كثيرة بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها.

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجيات طموحة، تركز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وتركز من جهة أخرى على الترتيبات الوجهية الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر وكما لاحظنا من خلال هذا العمل لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بغير مساحات الجزائر و بمقوماتها السياحية و خاصة الطبيعية منها، وعليه فعلى المسؤولين مراجعة مخططاتهم السياحية التي أثبتت فشلها و العمل على صياغة إستراتيجية واضحة و نقلها إلى أرض الواقع أملا في تغيير واقع قطاع السياحة في الجزائر وتنميته بحيث يدعم الاقتصاد الوطني، فمن يدري لعل هذا القطاع هو من سيحررنا من تبعية اقتصادنا لقطاع المحروقات.

الهوامش و المراجع:

- (1): صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة، دار رضا للنشر، سوريا، 2004، ص 23.
- (2): موقع إحصائيات السياحة العالمي.2011. www.ar.wikipedia.org.
- (3): أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة للبيئة، عالم الكتاب، مصر، 2002، ص 43.
- (4): هالة الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، المنتدى المصري للإبداع و التنمية، مصر، 1998، ص 223.
- (5): صلاح الخربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- (6): بوفجيل نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا- الجزائر، تونس، المغرب، المنتدى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، البويرة، ماي 2010، ص 7.
- (7): حوار مع وزير السياحة الجزائري أجرته صحيفة "الخبر"، جوان 2014.
- (8): نفس المرجع السابق.
- (9): بوفجيل نبيل، تقرورت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- (10): موقع إحصائيات السياحة العالمي.2011. www.ar.wikipedia.org.
- (11): نفس المرجع السابق.
- (12): أحمد قايد نور الدين، الأهمية و الاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة. حالة الجزائر، المنتدى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحية، جامعة بسكرة، 2010، ص 6.
- (13): Jean Pierre et Michel Balfet, Management et tourisme. Pearson éducation, France, 2007, p 179.
- (14): Ibid., p186.
- (15): Ibid., p188.
- (16): Tourisme international dans les pays de l'OCDE perspectives et défis, Centre de Recherche Statistique, Economiques et Sociales et de formation pour les pays Islamique (SESRIC), 2010.
- (17): Jean Pierre et Michel Balfet, opcit, p193.
- (18): UNTWO, Tourism market trends « International tourist arrivals by country of Destination, 2010.
- (19): موقع إحصائيات السياحة العالمي.2011. www.ar.wikipedia.org.
- (20): نفس المرجع السابق.